

CD/PV.880
2 August 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد الثمانمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد كارلوس أمات فوريس (كوبا)

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٨٠ مؤتمر نزع السلاح.

لعلكم لاحظتم وجود فريق من التلفزيون الياباني في الغرفة لتصوير جوانب من الجلسة العامة التي نعقدتها اليوم. وفريق التصوير هذا يغطي أعمال مختلف هيئات نزع السلاح تحت رعاية وزارة الخارجية اليابانية من أجل إعداد برنامج تلفزيوني سيعرض في بلده عن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولدينا اليوم على قائمة المتكلمين ممثل أوكرانيا الموقر، السيد ميخائيلو سكوراتوفسكي، ولكن اسمحو لي أن أقول قبل إعطائه الكلمة إنني أعتقد أن من المفيد إطلاع المؤتمر على المشاورات التي أجريتها كرئيس له خلال فترة ما بين الدورتين.

فالفترة المتبقية على انتهاء رئاستنا تبلغ بالكاد ثلاثة أسابيع كما تعلمون. وعلينا بالتالي أن نكون واقعيين وموضوعيين تماما فيما يتصل بالأهداف التي نستطيع بلوغها ونحن نختتم فترة ولايتنا. وقد استغلينا فترة ما بين الدورتين في بدء المشاورات، ونعزم الاتصال بأكبر عدد ممكن من الوفود خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

وعليه، فإن التعليقات التي أعترم إبداءها هي أولية تماما، وأعتقد أننا سنحصل على صورة أوضح للمواقف السائدة بين مختلف أعضاء المؤتمر بمجرد تقدم مشاوراتنا.

وأستطيع القول إننا رأينا إلى الآن مؤشرات عدة على تأييد الوفود التي اتصلنا بها خلال المناقشات التي أجريناها.

وقد أشارت الغالبية العظمى من الوفود إلى أنها تعتقد أن من الصعب جدا إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية في هذه الأسابيع الأخيرة لأعمال المؤتمر.

ومع ذلك، فقد شهدنا إجماعا على الاهتمام بالمحافظة على مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما مصداقيته، وعلى كفالة أن يظل المؤتمر محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح. وهناك موقف مشترك بين قطاع عريض من الأطراف على ضرورة متابعة جهودنا وعدم السماح للإحباط بالتسلل إلى نفوسنا مهما بلغ تعقد الظروف.

ولاحظنا أيضا وجود قدر كبير من الآمال فيما يتعلق بما يمكن أن يترتب على الديناميات الراهنة للأحداث الدولية من آثار في أعمال المؤتمر. وتولي الوفود عناية خاصة للتطورات التي ظهرت في المحادثات التي جرت مؤخرا على أعلى مستوى فيما بين القوى العظمى.

وتظهر الاتصالات التي أجريناها، وكذلك المعلومات التي حصلنا عليها إلى الآن من خلال المشاورات الرئاسية، أن ما يشار إليه بمقترح "أموريم" لا يزال يحظى بمستوى عالٍ من التأييد كأساس لمواصلة المشاورات بشأن برنامج العمل. ويوجد فيما يتعلق بالأساليب المحددة للتقدم في هذا الشأن اتجاهان أساسيان. والاتجاه الأول هو أن مجموعة البلدان ترى أن الخيار الوحيد الصالح للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل المؤتمر يتمثل في صيغة شاملة تحترم العلاقات التي أقيمت في الواقع العملي فيما يتعلق بمختلف المسائل الموضوعية. أما الاتجاه الثاني فيتمثل في أن عدة وفود ترى عدم توافر إمكانيات حقيقية لتحقيق حل شامل، ومن ثم فإن هذه الوفود الأخرى تميل إلى تناول بعض المسائل الموضوعية المدرجة في مقترح أموريم، بصورة مستقلة، وإلى بدء المفاوضات بشأن المسائل التي يمكن تناولها بهذا الأسلوب. وقد رأينا، علاوة على ذلك، أن الوفود تبدي تأييدا عاما لأعمال المنسقين الخاصين الثلاثة الذين عُينوا أثناء رئاسة السفير كاميلو ريس، كما شهدنا استعدادا للإسهام في أعمال هؤلاء المنسقين الخاصين الثلاثة.

وأنتهز هذه الفرصة لأطلب من الوفود أن تنظر في مدى ملاءمة الرد على الاستبيانات التي أعدها المنسقون الخاصون، وأود أن أطلب منها أيضا أن تشارك بأعلى مستوى ممكن من النشاط في المشاورات التي تعقد في هذا الصدد، من أجل إرساء الأسس اللازمة لإحراز تقدم في هذه المواضيع.

وفي حين أن العمل الذي يؤديه المنسقون الخاصون الثلاثة يعتبر مفيدا للغاية، يوجد في الوقت نفسه وعي تام بالحاجة إلى إحراز تقدم في المسائل الموضوعية التي تهمنا جميعا والتي تشكل في نهاية المطاف الغرض نفسه من وجود هذه الهيئة.

وقد كرر منسقا المجموعات الإقليمية في المشاورات الرئاسية التي عقدت يوم الثلاثاء تأكيدهم أساسا على مواقف كل مجموعة من المجموعات، وهي مواقف باتت معروفة لدينا. وقد أحطنا علما بهذه المواقف وسنضعها في الحسبان في أعمالنا المقبلة.

وختاما لهذا العرض للأعمال التي أديتها إلى الآن بصفتي رئيسا للمؤتمر، أود أن أؤكد مجددا أننا مستعدون لتقبل أية اقتراحات أو أفكار قد يطرحها أعضاء المؤتمر فيما يتعلق بأفضل وسيلة للاضطلاع بأعمالنا خلال الأسابيع القليلة المقبلة. ونعقد أن إقامة حوار مستمر ومفتوح وشفاف فيما بيننا جميعا هي أمر في غاية الأهمية.

ويشرفني الآن، بعد عرضي هذا التقرير، أن أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا الموقر، السيد ميخائيلو سكوراتوفسكي.

السيد ميخائيلو سكوراتوفسكي (أوكرانيا): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم تأييد وفد أوكرانيا الكامل لكم وتعاونهم التام معكم.

ويسر وفدنا أيضاً أن ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن امتنانه لمن سبقوكم في هذا المنصب عما بذلوه من جهود دؤوبة للمضي قدماً بأعمال المؤتمر. وأود كذلك أن أشكر أمين عام المؤتمر، السيد بيتروفسكي، ونائبه السيد رومان - موري، وموظفي الأمانة العامة على دعمهم القيم لأعمالنا.

السيد الرئيس، لقد ورثتم عن سبقوكم في هذا المنصب مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل بصيغته الواردة في الوثيقة CD/1624 الذي أيده وفدنا، لا باعتباره أساساً لمزيد من المشاورات المكثفة فحسب، بل أيضاً كأساس لتوافق ممكن في الآراء. وتولي أوكرانيا أهمية لعدد من العناصر المحددة لهذه الصيغة الشاملة. ويعبر هذا الموقف عن اعترافنا بدور المؤتمر في التفاوض بشأن العديد من الاتفاقات المهمة المتعددة الأطراف التي ساعدت في ضمان عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن اقتناعنا الراسخ بأن المؤتمر قادر على مواصلة الإسهام بفعالية في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين.

وفي سياق الحالة الراهنة لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، لا مغالاة في التشديد على أهمية تخلي أوكرانيا طوعاً عن الأسلحة النووية بانضمامها في عام ١٩٩٤ إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وهذه الخطوات غير المسبوقة وما واكبها من إجراءات مماثلة اتخذتها دول أخرى مستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفياتي السابق، فضلاً عن تخلي دول أخرى عن البرامج العسكرية النووية الوطنية، يمكن أن تكون مثلاً يحتذى بالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من أهمية أخلاقية عظيمة وشجاعة سياسية.

وبعد أن صارت أوكرانيا واحدة من الدول التي خلفت من الناحية القانونية الاتحاد السوفياتي السابق في معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت - ١)، فقد أجرت تخفيضاً كبيراً في أسلحتها الهجومية العسكرية التي تم وزعها في إقليمها والتي كانت تشكل ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم. وقد بدأت أوكرانيا حالياً المرحلة الثالثة والأخيرة من تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي من المقرر اختتامها بحلول كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي مواصلة عملية ستارت ومتابعة تطويرها باتخاذ الدول الأطراف خطوات حاسمة.

وتدرك أوكرانيا أهمية الدور الذي أدته معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية خلال العقود الماضية ضمن منظومة الصكوك القانونية الدولية في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي

الإشارة إلى أن البرلمان الأوكراني قام في كانون الثاني/يناير الماضي بالتصديق على مذكرة التفاهم المتعلقة بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، مواصلاً بذلك منطقياً سياسة بلدنا الرامية إلى مشاركته المتكافئة في المعاهدات التي تكفل الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ونحن نؤمن بأن إعادة النظر في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لا ينبغي أن تؤدي إلى تدهور الاستقرار الاستراتيجي العالمي واستئناف سباق التسلح. وتفهم أوكرانيا ضرورة تكييف معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مع حالات عدم التزاع، مع إيلاء العناية الواجبة للمشاكل التي تنشأ فيما يتصل بانتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف، فضلاً عن أسلحة الدمار الشامل.

وتؤكد أوكرانيا مرة أخرى التزامها بمعاهدة عدم الانتشار. وإن بلدنا الذي ساهم بنشاط في التوصل إلى النتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي السادس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في العام الماضي، وهو أول مؤتمر استعراضي يُعقد منذ اتخاذ قرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، يرحب بالنتائج الهامة التي تحققت في هذا المحفل. ونحن نولي أهمية خاصة لاعتماد المؤتمر الاستعراضي خطة العمل المتعلقة بالخطوات العملية اللازمة لبذل جهود منتظمة ومتدرجة لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، وهي تتضمن مهاماً عملية تخص مؤتمر نزع السلاح مباشرة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعتبر بحق عنصراً رئيسياً آخر من عناصر بنية الاستقرار الاستراتيجي، وجهداً تكميلياً كبيراً في مجال عدم الانتشار.

ونحن نؤيد تماماً الرأي الذي مفاده أن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو دليل ثابت على استمرار أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف المعني بتزع السلاح. والدور الأصلي للمعاهدة مهم في جوهره، إذ أنه يتمثل في منع الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحديث ترساناتها النووية أو تقييد قيامها بذلك إلى حد كبير، ومنع نشوء دول جديدة حائزة للأسلحة النووية.

وقد اعتمد البرلمان الأوكراني في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قوانين بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبشأن التصديق على الاتفاق المبرم بين حكومة أوكرانيا واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يخص الأنشطة المتصلة بمراقب الرصد الدولية للمعاهدة.

ونأمل في أن تقوم كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهذا أمر حيوي في ضوء التزام هذه الدول الناشئ عن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ومن شأنه أن يشجع كثيراً على قيام دول أطراف أخرى بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي يتوقف بدء نفاذها على هذا التصديق.

ومن الأولويات الأخرى الواضحة في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فمن شأن هذه المعاهدة، في رأينا، أن تحقق مكاسب أمنية قيمة لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ومما يبعث على الإحباط، وبخاصة لوفد أوكرانيا الذي كان يرأس المؤتمر في عام ١٩٩٨ حينما أنشأ المؤتمر لجنة مخصصة معنية بالتفاوض بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، أن يلاحظ أن هذه المفاوضات لم تتقدم.

ولعل هذه العقبة التي تعترض أعمالنا راجعة إلى انعدام الثقة اللازمة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ولا يزال وفدنا ملتزماً بالتفاوض بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو مستعد للمشاركة في هذه العملية.

ونعترف في الوقت نفسه بأن ثمة جوانب أخرى من البند ١ من جدول أعمال المؤتمر تستحق أن نوليها اهتمامنا أيضاً. فللمؤتمر دوره الذي لا يمكن إنكاره في تعزيز نزع السلاح النووي، علماً بأن هذا الدور ينبغي أن يكون بنّاءً ونافعاً لأعضاء المجتمع الدولي كافة.

السيد الرئيس، لكي يكون المؤتمر فعالاً، يمكنه إنشاء هيئات فرعية بقرار يتخذ وفقاً للنظام الداخلي. وكلنا يعلم أن الفوارق بين أسماء الهيئات الفرعية ليست فاصلة وأنها تتيح هامشاً واسعاً من المرونة للتعبير عن مستوى الأهمية السياسية للمسائل التي سيتم التفاوض بشأنها لإثبات أن بعض البنود جاهزة للتفاوض، وأنه لا بد من إجراء بعض الأعمال التحضيرية السابقة على التفاوض فيما يتعلق ببعض المسائل الأخرى.

ونعرب عن أسفنا لكون المؤتمر قد ضيع في الأعوام القليلة الماضية فرصة إنشاء هيئات فرعية من قبيل الأفرقة العاملة أو الأفرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين التي ثبت أنها ملائمة على نحو خاص للأنشطة السابقة على التفاوض بشأن المسائل المعقدة تقنيا والتي تثير خلافات سياسية.

وقد رحبنا بنتائج الجهود التي بذلها رئيسنا السابق والتي أسفرت عن تعيين ثلاثة منسقين خاصين. غير أننا نقبل على مضض الممارسة المتمثلة في تعيين منسقين خاصين بقرار صادر عن المؤتمر والتفاوض بشأن الولاية المتعلقة بأنشطتهم. فما من ذكر للمنسقين الخاصين في النظام الداخلي، ولا ينبغي اعتبارهم نوعاً من الآليات الفرعية القليلة الشأن. وقد صيغت مهامهم ومسؤولياتهم في الوثيقة CD/1036. ومن حق رئيس مؤتمر نزع السلاح أن يعين منسقين خاصين، ولكن ينبغي قبل الشروع في هذه التعيينات أن يضمن الرئيس الحصول من الوفود على تأييد بتوافق الآراء. ويعني توافق الآراء في هذه الحالة بالذات موافقة الوفود كلها على وجود مسألة ذات صلة بجدول أعمال المؤتمر ويمكن بالتالي أن ينظر فيها المؤتمر. ويتمثل الهدف من أعمال المنسق الخاص في التماس آراء الوفود

وإعداد ولاية للهيئة الفرعية يقبلها الجميع. وينبغي أن يتم بواسطة هذا الإجراء تعيين المنسقين الخاصين المعنيين بمسائل محددة.

ومن أجل زيادة فعالية وأهمية القرارات التي يتعين على المؤتمر اتخاذها بشأن إنشاء هيئات فرعية أو بشأن ولايات هذه الهيئات، وهي قرارات تستغرق صياغتها عادة وقتاً طويلاً، فإننا نقترح أن يتم إدراج حكم في هذه القرارات ينص على أن الهيئة الفرعية ستظل تؤدي أعمالها إلى أن تنجز ولايتها أو على الأقل إلى أن يسحب أحد الوفود تأييده لقرار سبق اعتماده.

ولا بد للمؤتمر، في رأينا، أن يتخلى عن الممارسة المتمثلة في إعادة فتح باب المناقشات الإجرائية نفسها كل سنة، مما يلهينا عن التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية تناول المسائل الموضوعية. وينبغي لأعمال الوفود أن تكف عن التستر وراء الواجهة التي تخفي هوية أصحاب الآراء والمتمثلة في المشاورات الرئاسية. وينبغي البحث عن خيارات وأشكال أخرى من المناقشات الموضوعية، بما فيها تلك التي اقترحتها وزير خارجية أوكرانيا في الكلمة التي ألقاها أمام المؤتمر يوم ٩ آذار/مارس من العام الماضي. ونحن من جانبنا مستعدون للنظر في مختلف المبادرات التي يتقدم بها زملاؤنا بهدف الارتقاء بكفاءة عمل المؤتمر وفعاليتيه. ونعتقد أن هذا البحث سيشجع لنا تغيير الأمور إلى الأفضل من خلال بذل جهود مشتركة تركز على الاهتمامات المحددة لكل من المشاركين.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل أوكرانيا الموقر على بيانه، وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا الموقر.

السيد مايولينيني (إيطاليا): حيث إن هذه هي المرة الأولى التي أحاطب فيها المؤتمر منذ توليكم الرئاسة، فاسمحوا لي أولاً، يا سيادة الرئيس، أن أهنيكم وأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام. وقد أحطت علماً مع التقدير بمشاوراتكم المكثفة الرامية إلى التوصل إلى صيغة توافقية بشأن المسائل العالقة الثلاث التي تستحق منا دائماً أعلى درجات العناية.

كما أود أن أشيد بالأعمال التي أنجزها حتى الآن المنسقون الخاصون فيما يتعلق بإصلاح المؤتمر. فقد وجه ثلاثتهم رسائل إلى وفود المؤتمر، عرضوا فيها القضايا والإمكانات كلا حسب اختصاصه، وقدموا معلومات عن هذه القضايا، بل وتقييماً لها في بعض الأحيان. وكان اثنان من المنسقين الخاصين قد طلبوا من الوفود أن تقدم إسهامات خطية. وقد سارعت إيطاليا بالرد على هذه الطلبات عارضة أفكارها الأولية.

وأقول بإيجاز، فيما يتصل بجدول الأعمال، إن وفدي قد صرح برأيه في النقاط التالية: احترام "الوصايا العشر"، والأخذ بمبدأ الإلغاء التلقائي لبنود جدول الأعمال التي لم يُقترح بصددها تشكيل هيئات فرعية أو تعيين منسقين خاصين منذ سنوات عديدة (وينطبق هذا بالنسبة لجدول الأعمال الحالي على بعض البنود، كالبنود ٢ المتعلق بمنع الحرب النووية، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة، والبنود ٥ المتعلق بالأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة، وكذلك الأسلحة الإشعاعية)؛ والإدراج التلقائي في جدول الأعمال لأي بند يكلف به المؤتمر بموجب قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء؛ وتحديث جدول الأعمال الحالي من خلال إدراج موضوعات الساعة (ويمكن أن ينطبق هذا، استناداً إلى توافق الآراء، على انتشار الصواريخ ونزع السلاح الإقليمي على سبيل المثال).

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر، فقد أعرب وفدي عن موقفه الإيجابي في هذا الشأن. فنحن لا نكتفي بتأييد انضمام أعضاء الاتحاد الأوروبي الأربعة المتبقين إلى عضوية المؤتمر، بل إننا لسنا ضد مبدأ فتح الباب أمام الجميع للانضمام إلى هيئتنا. إذ إن الديمقراطية، في رأينا، لا تتعارض مع الكفاءة. وعلى أية حال، فإننا لا نستطيع الإبقاء على الوضع الراهن مع وجود ٢٢ طلباً للانضمام إلى المؤتمر. وفي حالة صدور قرار بتوافق الآراء على توسيع العضوية توسيعاً محدوداً فقط، فسنبؤيد المعيار الذي يقتضي النظر في طلبات العضوية الجديدة وفقاً للأولوية القائمة على أساس تاريخ تقديم طلب الانضمام، ووفقاً للاهتمام الذي يبديه مقدمو الطلبات أثناء مشاركتهم في أعمال المؤتمر كمراقبين.

وفيما يتصل بمسألة فعالية عمل المؤتمر، تتمثل الدعوة التي وجهها المنسق الخاص في المشاركة في المشاورات غير الرسمية المقبلة التي ستجرى اليوم. ويسعدنا قبول هذه الدعوة.

السيد الرئيس، إن إصلاح المؤتمر هو الآن البند الوحيد المفعل على جدول أعمالنا، ولذلك فقد قررنا أن نجأه يتوقف علينا وقررنا السعي إلى تحقيق هذا النجاح. وعلينا إذن أن نبذل قصارى جهدها من أجل إجراء حوار مفتوح، واتخاذ مواقف تتسم بالمرونة، وإبداء حسن النية وإثبات العزم السياسي لكي نمضي قدماً في تناول المواضيع الثلاثة المترابطة التي قد تيسر أنشطتنا في المؤتمر.

ونحن نعرف أن توافر الإرادة السياسية اللازمة سيجعل الدول الأطراف تعقد صفقات ولو بدون إصلاح المؤتمر، ونعرف أيضاً أنه لا يمكن أبداً لأي إصلاح للمؤتمر أن يكون فعالاً في غياب الإرادة السياسية. ولكننا يا سيادة الرئيس بعيدون، في حالة الإصلاح، عن طرفي النقيض هذين. فنحن في منطقة وسط سيعود فيها بالفائدة على نشاطنا تبسيط الإجراءات وتوسيع نطاق مشاركة المجتمع الدولي والتحديث التلقائي لجدول الأعمال.

إن الإجراءات المعقدة والقواعد والإجراءات المهدرة للوقت لا تخدم مصالحنا. ولهذا السبب، اسمحو لي يا سيادة الرئيس أن أشجع جميع زملائي الموقعين على إشراك وفودهم إشراكا كاملا في المناقشات المقبلة.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل إيطاليا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. ونحن على يقين من أنه قد تم الاستماع إليه باهتمام شديد لأن النقاط التي أثارها معروضة بالفعل علينا للنظر فيها الآن.

وليس لدي أي متكلم آخر على قائمتي لهذا اليوم. فهل يود أي وفد آخر أن يخاطب المؤتمر؟

لا يبدو ذلك. ولا أريد أن تفوتني فرصة تقديم تهنئة قلبية باسمنا جميعا إلى ممثل بنغلاديش الموقر، السفير علي، الذي يشارك للمرة الأولى في الجلسة العامة لمؤتمرنا. ولتكن على يقين يا سعادة السفير من أننا سنقدم لكم أقصى درجات التعاون والدعم، وأنا نتطلع إلى الاستماع إلى البيانات المهمة دائما التي اعتاد ممثلو بلدكم على الإدلاء بها في هذا المؤتمر. فمرحبا بكم في مؤتمرنا.

أعطيت الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد علي (بنغلاديش): شكرا لكم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الرقيقة التي رحبتم فيها بحضوري هذه الجلسة. وأود في الوقت نفسه أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئتكم على توليكم الرئاسة. وإني لمحظوظ لحضوري جلسة من جلسات مؤتمر نزع السلاح، تلك الهيئة المكرسة لمهمة نبيلة ومثل عليا. ويشرفني أيضا أن أمثل حكومتي في هيئة التفاوض المهمة هذه. فبنغلاديش ترى أن قضايا نزع السلاح قضايا حيوية. وتمثل أولى أولوياتنا وأهمهما في التنمية الاقتصادية. وتود حكومة بنغلاديش وشعبها أن يريا كافة الموارد المتاحة، البشرية منها والمادية، تخصص لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويؤدي مفهوم نزع السلاح، في رأينا، دورا حيويا في هذه العملية. فالموارد اللازمة للارتقاء بمستوى رفاهية البشرية يمكن توفيرها من خلال نزع السلاح.

وإني لأتطلع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع جميع زملائي الموقعين في هذه الغرفة. وسيكون شغلي الشاغل خلال فترة تمثيلي لبنغلاديش في هذه الهيئة الموقرة أن أبذل قصارى جهدي من أجل التقدم في بلوغ أهداف هذه الهيئة ومقاصدها. وأود أن أؤكد لكم أيضا يا سيادة الرئيس تعاون وفدي الكامل معكم فيما تبذلونه من جهود لإحراز تقدم في تناول جدول أعمال المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل بنغلاديش الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة.

أبيها الزملاء المقرون، لعلكم تذكرون أن رئيس المؤتمر قد أحاطنا علما في الجلسة العامة الواحدة والسبعين بعد الشمانمائة التي عقدت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ بأنه تلقى مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جاء فيها أنها قررت عدم تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وعليه، فقد طلب الرئيس من الأمانة العامة أن تتصل بالبلد التالي على قائمة الأعضاء في المؤتمر، وهو جمهورية الكونغو الديمقراطية، لمعرفة ما إذا كان على استعداد لتولي الرئاسة خلال تلك الفترة أم لا. وفي يوم الثلاثاء الماضي، أحاطتنا الأمانة العامة علما بأنها تلقت رسالة من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تفيد بأن وفدها ليس في وضع يسمح له بتولي رئاسة المؤتمر.

وفي ضوء ما سبق، ووفقا للنظام الداخلي والممارسة المتبعة في هذا الشأن، سيتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ البلد التالي على قائمة الأعضاء في المؤتمر، وهو إكوادور.

وأود الآن أن أدعوكم إلى اتخاذ قرار بشأن طلب المملكة العربية السعودية المشاركة في أعمال المؤتمر كمرقب خلال هذه الدورة، بدون النظر في هذا الموضوع أولا في اجتماع غير رسمي للمؤتمر بكامل هيئته. وقد سبق وضع نسخ من هذا الطلب في صناديق الوفود، كما أن الطلب معروض أمامكم في الوثيقة CD/WP.519. فهل أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة المملكة العربية السعودية إلى المشاركة كمرقب في أعمالنا وفقا لنظامنا الداخلي؟

وقد تقرر ذلك.

هل يريد أي وفد مخاطبة المؤتمر في هذه المرحلة؟

لا يبدو ذلك.

وأود أن أشير، قبل رفع الجلسة، إلى أن المنسق الخاص، السفير براساد كارياواسام من سري لانكا، سيقوم بعد هذه الجلسة العامة مباشرة، كما أعلن عن ذلك أثناء المشاورات الرئاسية التي جرت يوم الثلاثاء، بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة بشأن تحسين أسلوب عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليتيه.

وبذلك تُختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠
